

Distr.: General
7 October 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البنود ٣، ١٠، ١١، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٧، ٥٠، ٥٥،

٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٧٣، ٨٤، ٩١، ١٠٠،

١٠٢، ١٠٩، ١١٠، ١١٣، ١١٦، ١١٧، ١٥٥،

١٥٦، و ١٥٧ من جدول الأعمال

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة

الثامنة والخمسين

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرير مجلس الأمن

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:

التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين:

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة

البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج

المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها

الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

والميادين المتصلة بهما

تنشيط أعمال الجمعية العامة

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد

أعضائه والمسائل ذات الصلة



إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات
 إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين
 الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
 تعزيز منظومة الأمم المتحدة
 متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
 نزع السلاح العام والكامل
 تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
 الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب
 الفلسطيني وغيره من السكان العرب في
 الأراضي المحتلة
 المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
 العولة والاعتماد المتبادل
 مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
 المراقبة الدولية للمخدرات
 النهوض بالمرأة
 تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم
 حق الشعوب في تقرير المصير
 مسائل حقوق الإنسان
 تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة
 وتعزيز دور المنظمة
 التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
 نطاق الحماية القانونية بموجب الاتفاقية المتعلقة
 بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من
 الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

بالنيابة عن رئيس الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز، أتشرف بأن أطلب تعميم
 الإعلان والبيان المتعلقين بفلسطين (انظر المرفق) اللذين اعتمدهما اجتماع وزراء خارجية
 حركة عدم الانحياز، المعقود في مقر الأمم المتحدة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وذلك

كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣، ١٠، ١١، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٧، ٥٠،
٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٧٣، ٨٤، ٩١، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٩، ١١٠، ١١٣،
١١٦، ١١٧، ١٥٥، ١٥٦، و ١٥٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) رستم محمد عيسى

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

إعلان صادر عن وزراء خارجية حركة عدم الانحياز في الدورة الثامنة
والخمسین للجمعية العامة
نيويورك، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

١ - نحن وزراء خارجية حركة عدم الانحياز، المجتمعين في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، قد تبادلنا الآراء بشأن بنود جدول أعمال الجمعية العامة ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لحركة عدم الانحياز، فضلا عن التطورات الأخرى في المجال الدولي التي تشكل تحديات كبيرة للحركة.

٢ - ونكرر تأكيد التزامنا بمبادئ حركة عدم الانحياز وأهدافها وقراراتها، كما أكد ذلك المؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز المعقود في كوالالمبور من ٢٤ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وستكون المواقف والقرارات التي اعتمدها الحركة في كوالالمبور هي أساس مساهمة الحركة في أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة وأعمالها في المستقبل.

٣ - ونكرر تأكيد الحاجة إلى مواصلة عملية إصلاح الأمم المتحدة بهدف جعلها أكثر فعالية في السعي إلى تحقيق المبادئ والأهداف الواردة في الميثاق. وفي هذا الصدد، نعرب عن استعداد المنظمة لمواصلتها المشاركة الفعالة في عملية تعزيز منظومة الأمم المتحدة، وإعادة هيكلتها وإصلاحها وتنشيطها، لا سيما الهيئات الرئيسية منها.

٤ - ونخطط علما بجهود مكتب التنسيق من أجل إنشاء الفريق العامل المعني بخطة العمل المتعلقة بدور حركة عدم الانحياز لوضع خطة عمل استجابة لطلب زعمائنا الوارد في الفقرة ١٩ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في كوالالمبور في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣. ونطلب إلى مكتب التنسيق أن يواصل مداولاته بشأن خطة العمل على أساس التدابير العملية الواردة في إعلان كوالالمبور بشأن مواصلة تنشيط حركة عدم الانحياز، ونقرر مواصلة النظر في المسألة في اجتماعنا الوزاري المقبل.

٥ - ونرحب بالجهود التي بذلها مكتب التنسيق من أجل تنشيط آليات حركة عدم الانحياز ذات الصلة، كما أننا مقتنعون بأن هذه الجهود ستسهم كثيرا في تعزيز تحقيق أهداف

الحركة ومقاصدها عموماً. ونشجع المكتب على مواصلة تحديد وتنفيذ التدابير والطرائق الأخرى سعياً إلى مواصلة تنشيط الحركة.

٦ - ونرحب بتعزيز التعاون بين بلدان عدم الانحياز في لاهاي وفيينا، فضلاً عن مواصلة التنسيق في جنيف. وإننا مقتنعون أن هذه الآليات تعزز الوحدة وتزيد من فعالية الحركة في المنتديات المتعددة الأطراف. ونؤكد على ضرورة أن تواصل هذه الآليات ومكتب التنسيق في نيويورك، بصفته مركز التنسيق، التنسيق الدقيق لأنشطتها لتبديد شواغل الحركة. ونكرر تأكيد أهمية تعزيز التنسيق والتعاون بين حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ من خلال لجنة التنسيق المشتركة في مجال تعزيز المصالح المشتركة للبلدان النامية والدفاع عنها. ونشجع في هذا الصدد لجنة التنسيق المشتركة على الاجتماع بصورة منتظمة، حسب الضرورة.

٧ - ونكرر تأكيد أهمية مواجهة التحديات والمشاكل الدولية بالتحديد التام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي هذا الصدد، نؤكد الدور الحيوي الذي تقوم به الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي. ونكرر أيضاً تأكيد إدانتها القوية لجميع الإجراءات العسكرية الانفرادية، بما فيها الإجراءات المتخذة دون إذن صريح من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فضلاً عن مخاطر الإجراءات العسكرية ضد سيادة الدول الأعضاء في الحركة وسلامتها الإقليمية واستقلالها مما يشكل أعمالاً عدوانية وانتهاكات صارخة لمبدأ عدم التدخل.

٨ - ونعرب عن رفضنا للسياسة الانفرادية، التي ما انفكت تؤدي إلى إضعاف القانون الدولي وانتهاكه، ولاستخدام بعض البلدان للقوة أو التهديد باستخدامها وممارستها للضغط والإكراه كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية. وفي هذا الصدد، نؤكد التزامنا بسياسة تعدد الأطراف.

٩ - ونظل معارضين بقوة للتقييمات وشهادات "حسن السير والسلوك" وغير ذلك من التدابير الانفرادية التعسفية كوسيلة للضغط على دول حركة عدم الانحياز وباقي الدول النامية، وهذه التقييمات والشهادات المنافية للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول والتي يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل شجبها. ونكرر تأكيد رفضنا تصعيد هذا الاتجاه. ونعارض أيضاً بقوة طبيعة هذه التدابير المتجاوزة للحدود الوطنية والتي تهدد فضلاً عن ذلك سيادة الدول وندعو الدول التي تطبق هذه التدابير التعسفية الانفرادية أن تتوقف عن ذلك فوراً.

١٠ - ونؤكد من جديد، بل ونكرر تأكيد المواقف المبدئية التي تقفها المنظمة منذ وقت طويل بشأن نزع السلاح والأمن الدولي المنصوص عليها في القرارات التي اعتمدها المؤتمر

الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في كوالالمبور فضلا عن المؤتمرات الوزارية ومؤتمرات القمة السابقة التي عقدها المنظمة.

١١ - ونكرر تأكيد موقفنا المبدئي بشأن نزع السلاح النووي ومسألة عدم الانتشار النووي المرتبطة بذلك. ونكرر أيضا تأكيد قلقنا العميق إزاء التقدم البطيء نحو تحقيق نزع السلاح النووي الذي يظل أولويتنا القصوى. ونعرب أيضا عن قلقنا لعدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية أي تقدم من أجل القضاء على الترسانات النووية وتحقيق نزع السلاح النووي. ونؤكد قلقنا إزاء الخطر المحدق بالإنسانية بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. ونشدد على ضرورة تحقيق إزالة الأسلحة النووية تماما كما نؤكد في هذا الصدد الحاجة الماسة إلى الشروع في إجراء مفاوضات دون تأخير.

١٢ - ونرحب بالتعاون المتزايد بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية إيران الإسلامية، ونشجع إيران على مواصلة هذا التعاون. ونأسف لعدم التوصل إلى التوفيق بين الآراء المتباينة بشأن هذه المسألة في قرار بتوافق الآراء في الاجتماع الذي عقده مؤخرا مجلس مديري الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ونؤكد أيضا بيان حركة عدم الانحياز إزاء تفسير مختلف فقرات القرار ولا سيما الفقرة ٤ منه، وأن حركة عدم الانحياز ترى أن تحديد نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موعدا نهائيا من شأنه أن يجعل المنظمة مكتوفة الأيدي بحلول ذلك التاريخ. ولا ينبغي أن يكون الهدف من قرار المجلس هو وقف العملية أو إعاقته قبل عام ٢٠٠٣ أو بعده. وإننا ندعو جميع الدول إلى مساعدة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على وضع إطار للتعاون، بالتشاور مع إيران، للفراغ من البت في جميع المسائل العالقة. بيد أننا نعتقد أن العملية ستفضي إلى نتيجة مناسبة ودقيقة في أقرب وقت ممكن. وندعو أعضاء حركة عدم الانحياز في فيينا إلى مواصلة تنسيق جهودهم ومواقفهم، ومتابعة المسألة في هذا السياق.

١٣ - ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء تزايد اللجوء إلى التدابير الانفرادية والحلول المفروضة من جانب واحد، كما نشدد ونؤكد بقوة في هذا السياق أن سياسة تعدد الأطراف والحلول التي تتفق عليها أطراف متعددة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة هي الأسلوب المستدام الوحيد لمعالجة مسألتنا نزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا الصدد نرحب باعتماد الجمعية العامة للقرار ٦٣/٥٧ بشأن "تعزيز تعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

١٤ - ونعرب عن ارتياحنا للتوافق في الآراء بين الدول بشأن التدابير المتعلقة بمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ونرحب باعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار

٨٣/٥٧ المعنون "تدابير منع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل" ونؤكد على ضرورة معالجة هذا التهديد ضد الإنسانية في إطار الأمم المتحدة ومن خلال تعاون الدول. وإننا إذ نشدد على أنجع الطرق لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل هو الإزالة التامة لهذه الأسلحة، نؤكد الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار من أجل المساعدة على المحافظة على السلم والأمن الدوليين، والمساهمة في الجهود العالمية لمقاومة الإرهاب. وندعو جميع الدول إلى مساندة الجهود الدولية لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ونحث جميع الدول على اتخاذ التدابير الوطنية وتعزيزها، حسب الاقتضاء، لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها والمواد والتكنولوجيات المرتبطة بصنعها.

١٥ - ونقرّ بأهمية اجتماع فترة السنتين الأول الذي عرضته الدول مؤخرًا للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، المعقد في نيويورك في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ برنامج العمل.

١٦ - ونحن الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، نرحب بانعقاد الاجتماع الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية في بانكوك، تايلند في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ونطلب أيضا إلى المجتمع الدولي تقديم المساعدة الضرورية للبلدان المتأثرة بالألغام وكفالة وصولها إلى التجهيزات المادية والتكنولوجيات والموارد المالية اللازمة لإزالة الألغام، وتقديم المزيد من المساعدة الإنسانية لضحايا الألغام البرية.

١٧ - ونعيد تأكيد موقفنا المبدئي من الإرهاب، على النحو المبين في الفقرات من ١٠٣ إلى ١١٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز الذي عقد في كوالالمبور عام ٢٠٠٣.

١٨ - ونؤكد مجددا أنه لا يمكن ربط الإرهاب بدين أو جنسية أو حضارة ما.

١٩ - ونؤكد مجددا أن الأعمال الإجرامية المقصود منها أو المدبرة بغرض بث حالة من الرعب في صفوف الجمهور، أو مجموعة من الأشخاص أو أشخاص بعينهم، ليس لها مبرر بأي حال، مهما كانت الاعتبارات أو العوامل التي يمكن التذرع بها لتبريرها، أيا ما كان الغرض منها وأيضا ارتكبت وأيضا كان مرتكبها.

٢٠ - ونرفض المحاولات الأخيرة التي تسعى إلى المساواة بين الكفاح المشروع للشعوب الراضحة تحت نير الاستعمار أو السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي، من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني، وبين الإرهاب، بهدف إطالة أمد الاحتلال وقمع الأبرياء من دون عقاب.

٢١ - ونندد تنديدا قاطعا بالإرهاب الدولي بوصفه عملا إجراميا. وننوه إلى أن الإرهاب يهدد السلامة الإقليمية، وكذلك الأمن الوطني والدولي. كما أن الأعمال الإرهابية تنتهك حقوق الإنسان، لا سيما الحق في الحياة، وتدمر البنية التحتية المادية والاقتصادية، وتحاول زعزعة الحكومات المشكّلة تشكيلا شرعيا. ونعرب عن عزمنا على اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لقطع دابر الإرهاب الدولي، بما في ذلك ضرورة التصدي للأسباب الرئيسية للإرهاب، ونحث كل الدول على أن تفي بالتزاماتها التي يملئها عليها القانون الدولي، بما في ذلك محاكمة مرتكبي هذه الأعمال أو تسليمهم عند الاقتضاء، ومنع تنظيم أية أنشطة إرهابية تستهدف دولاً أخرى من داخل إقليمها أو خارجه أو على يد منظمات متمركزة في إقليمها أو التحريض على ممارسة هذه الأنشطة أو تمويلها. ونؤكد من جديد دعمنا لقرار الجمعية العامة ٥١/٤٦ المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الذي ندد تنديدا صريحا بكل الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية حيثما ارتكبت وأيا كان مرتكبها معتبرا إيها إجرامية وغير مبررة، ودعا جميع الدول إلى الوفاء بالالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي بالامتناع عن تنظيم الأعمال الإرهابية في الدول الأخرى أو التحريض عليها أو المساعدة في ارتكابها أو المشاركة فيها، أو التغاضي عن الأنشطة التي تنفذ في إقليمها بغرض ارتكاب هذه الأعمال أو تشجيع مثل هذه الأنشطة.

٢٢ - ونؤكد مجددا أن كل الدول ملزمة، عملا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وسائر أحكامه وغيره من الصكوك الدولية ذات الصلة ومدونات السلوك وسائر قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بالامتناع عن تنظيم الأعمال الإرهابية في إقليم الدول الأخرى أو المساعدة في ارتكابها أو المشاركة فيها، أو التغاضي عن أية أنشطة تنفذ في إقليمها بغرض ارتكاب هذه الأعمال أو تشجيع مثل هذه الأنشطة، بما في ذلك السماح باستخدام إقليمها الوطني أو الأقاليم الخاضعة لولايتها لتخطيط هذه الأعمال والتدريب على ارتكابها أو تمويلها. ونعرب مجددا عن تأكيدنا الرسمي لموقف الحركة الصريح المندد بأي شكل من أشكال الدعم السياسي أو الدبلوماسي أو المعنوي أو المادي للإرهاب. ونشدد في هذا السياق على ضرورة التزام الدول، وفقا للقانون الدولي، بضمان عدم إساءة استغلال الوضع القانوني للاجئ على يد مرتكبي الأعمال الإرهابية أو من يخططون لها أو يسهلون ارتكابها، ونؤكد أنه من غير المقبول الادعاء بوجود دوافع سياسية لرفض طلبات تسليم

الإرهابيين المزعومين. كما نحث جميع الدول على النظر في الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية القائمة بشأن مكافحة الإرهاب وتنفيذها.

٢٣ - ونرحب بصدور قرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن "منع نشوب الصراعات المسلحة" الذي يجسد به المجتمع الدولي التزامه بمنع نشوب الصراعات المسلحة.

٢٤ - ونرحب بقرار مجلس الأمن ١٥٠٦ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ الذي رُفعت بموجبه نهائياً العقوبات المفروضة على ليبيا، ونثني على الجهود البناءة التي بذلتها ليبيا من أجل التوصل إلى هذه النتيجة الإيجابية. ونطالب مجدداً برفع جميع العقوبات المفروضة من جانب واحد على ليبيا كوسيلة من وسائل القسر السياسي بما يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٥/٥٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ونعترف بحق ليبيا في الحصول على تعويضات مقابل الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بها من جراء هذه العقوبات.

٢٥ - ونؤكد مجدداً دعمنا الراسخ لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في الاستقلال الوطني وممارسة السيادة داخل دولته، فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية. ونعرب عن التزامنا بالتسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتأييدنا للحل القائم على دولتين بناء على حدود عام ١٩٦٧. ونؤكد عزمنا على متابعة تنفيذ البيان الصادر عن مؤتمر القمة الثالث عشر لحركة عدم الانحياز بشأن فلسطين، بما في ذلك متابعة تنفيذه داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٦ - ونؤكد مجدداً مطالبة الحركة لإسرائيل بالامتناع لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وأن تلتزم إسرائيل بمرجعيات مدريد القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام لتحقيق سلام عادل شامل في الشرق الأوسط. وندعو أيضاً إلى إنهاء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لسيادة لبنان والإفراج عن جميع المواطنين اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل.

٢٧ - وبينما نؤكد مجدداً موقف حركة عدم الانحياز النابع من مبادئها بشأن الحرب على العراق، ندعو إلى احترام استقلال العراق والبلدان المجاورة وسيادتهما وأمنهما وسلامتهما الإقليمية واستقرارهما. ونعرب عن قلقنا العميق بشأن الحالة الأمنية السائدة في العراق التي باتت معولاً مقوّضاً للاستقرار في العراق والمنطقة بأكملها وكذلك مصدراً للمعاناة المتزايدة للشعب العراقي. وسنبذل قصارى جهدنا، بناء على المبادئ والمقاصد المنصوص عليها في

ميثاق الأمم المتحدة، لمساعدة الشعب العراقي على إنهاء الاحتلال الأجنبي، واستعادة سيادته واستقلاله، والاحتفاظ بسيطرته على حقوقه وأرضه ومؤسساته الاقتصادية والسياسية والأمنية.

٢٨ - ونؤكد ضرورة أن تغدو الأمم المتحدة الكيان المركزي للجهود الرامية إلى إنعاش العراق وإعمارهِ. ونشير في هذا الصدد إلى قرار مجلس الأمن ١٥٠٠ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ونرحب بتأسيس مجلس الحكم في العراق في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ باعتباره خطوة هامة صوب استعادة سيادة العراق. وندعو مجلس الحكم المؤقت العراقي إلى تحديد جدول زمني واضح لوضع دستور وعقد انتخابات يفضي إلى تكوين حكومة عراقية ذات سيادة معترف بها دولياً تظطلع بكامل مسؤولياتها.

٢٩ - وندين بشدة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وقتل المواطنين الكويتيين ومواطني البلدان الأخرى على يد الحكومة العراقية السابقة التي تجاهلت بذلك أحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وندعو إلى تقديم أعضاء الحكومة العراقية السابقة المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم إلى العدالة.

٣٠ - وندين بشدة الاعتداء على مقر الأمم المتحدة في بغداد، الذي أسفر عن مصرع بعض المدنيين وعدد من موظفي الأمم المتحدة، من بينهم سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام في العراق. ونرحب في هذا الشأن بصدر قرار مجلس الأمن ١٥٠٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الرامي إلى توفير الحماية لموظفي المساعدة الإنسانية والأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها من جميع أشكال العنف. كما ندين الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له السفارة الأردنية في بغداد.

٣١ - ونعرب مجدداً عن التزام زعمائنا المجتمعين في المؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز المنعقد في كوالالمبور بالمضي قدماً في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونشدد على أهمية تنفيذ نتائج مؤتمر قمة بلدان الجنوب الذي عقد بمدينة هافانا في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. ونرحب بالمبادرة التي اتخذت في مؤتمر المنظمات دون الإقليمية الآسيوية الأفريقية المعقود في باندونغ في ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣ لتأسيس شراكة استراتيجية جديدة قائمة على تنسيق الأنشطة فيما بين أمانات المنظمات دون الإقليمية. ونرحب بتنظيم المؤتمر الرفيع المستوى للتعاون بين بلدان الجنوب في مراكش، بالملكة المغربية، المقرر عقده في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٣ ونحيط علما بالعرض الذي تقدمت به نيجيريا إلى مجموعة الـ ٧٧ لاستضافة مؤتمر قمة بلدان الجنوب في عام ٢٠٠٥.

٣٢ - ونؤكد مجددا دعمنا المتواصل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ونرحب بقرار الاتحاد الأفريقي في الدورة العادية الثانية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقود في مابوتو في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣ الذي أعطى تفويضا بإدماج هذه الشراكة في هياكل الاتحاد وعملياته. وندعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بمتطلبات دعمه القوي للشراكة وتحديد التزامه به الذي يعكسه صدور قرار الجمعية العامة ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وقرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ونرحب بتأسيس مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا المسؤول عن تنسيق دعم الأمم المتحدة لأفريقيا، وتوجيه عمليات الإبلاغ المتعلقة بأفريقيا، وتنسيق أنشطة الدعوة العالمية من أجل مساندة هذه الشراكة وتطلع إلى تخصيص موارد كافية لهذا المكتب من أجل النهوض بولايته الموسعة.

٣٣ - ونؤكد مجددا أهمية التنفيذ الكامل لجميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف المنصوص عليها في الإعلان بشأن الألفية. ونرحب بصور قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بـ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ونحث المجتمع الدولي، خاصة البلدان المتقدمة، على ضمان التنفيذ الفعال والدائم للالتزامات الواردة في النتائج المحددة لمؤتمرات القمة وغيرها من المؤتمرات في نطاق ولاياتها.

٣٤ - وندعو إلى اتخاذ تدابير لضمان مشاركة البلدان النامية في العولمة والاستفادة منها، ولا سيما من خلال مشاركتها الكاملة الفعالة في عمليات صنع القرار بشأن المشاكل الاقتصادية في العالم. ونحدد دعوة الحركة إلى إصلاح مؤسسات بريتون وودز من أجل ضمان تحقيق الديمقراطية والشفافية في مسار صنع القرارات داخل هذه المؤسسات. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا ضرورة إقامة نظام مالي دولي مستقر وممول تمويلا كافيا يساعد اقتصاديات البلدان النامية في التصدي على النحو الملائم لتحديات التنمية.

٣٥ - وندعو إلى التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بروكسل ونحث جميع أصحاب المصلحة على الوفاء بالتزاماتهم بمساعدة أقل البلدان نموا على الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة بوسائل منها المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيف أعباء الديون وفتح الأسواق أمامها.

٣٦ - ونرحب بالمؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر المعقود في ألماتي في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. ونعرب عن تأييدنا القوي لتنفيذ برنامج عمل ألماتي الرامي إلى معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وتأسيس إطار عمل عالمي جديد للعمل من أجل إقامة نظم للنقل العابر تتسم بالكفاءة في البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية وتراعي مصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية على السواء.

٣٧ - ونتعهد بمواصلة دعمنا المستمر لبرنامج عمل بربادوس لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، ونرحب بأعمال التحضير الجارية من أجل الاجتماع الدولي للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعقد في العام القادم في موريشيوس. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة، كما ندعو دوائر المانحين الدوليين إلى دعم المشاركة الكاملة الفعالة للدول الجزرية الصغيرة النامية في الاستعراض الشامل لبرنامج عمل بربادوس من أجل البلدان الجزرية الصغيرة النامية الذي سيجري في موريشيوس في عام ٢٠٠٤.

٣٨ - ونؤكد أهمية تنشيط التعاون الدولي والمفاوضات المتعددة الأطراف بين بلدان الشمال والجنوب حول التوجه الإئتماني. ونرحب في هذا الصدد بعقد الاجتماع الافتتاحي للحوار الموسع بين زعماء مجموعة البلدان الثمانية وزعماء بعض البلدان النامية، بمن فيهم رئيس حركة عدم الانحياز، المعقود في إيفيان، في فرنسا، في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ونأمل أن يستمر عقد هذا الحوار وتوسيع دائرته أكثر وتعزيزه حتى يساهم مساهمة فعالة في بلوغ جميع الأهداف الإئتمانية المتفق عليها دولياً.

٣٩ - ونعلق أهمية على أن يزداد فهم البلدان المتقدمة لضرورة اتخاذ إجراءات دولية من قبيل تقديم المساعدات بشروط تساهلية ووضع تدابير للتغلب على عدم الاستقرار والضعف في أسواق السلع الأساسية، وتوفير تعريفات جمركية تفضيلية لصادرات البلدان النامية وتخفيض الديون وتأسيس آليات لنقل التكنولوجيا وإدخال إصلاحات أساسية في الهيكل المالي الدولي، وكذلك تجنب تطبيق أية إجراءات تمس البلدان النامية دون إجراء عمليات التشاور اللازمة.

٤٠ - ونعرب عن أسفنا للإخفاق في التوصل إلى اتفاق في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانكون في الفترة من ١٠ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ونطري جهود مجموعة الـ ٧٧ في تشكيل موقف مشترك من خلال اعتماد الإعلان بشأن المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي عكس شواغل واهتمامات البلدان النامية إزاء

ضمان نظام متعدد الأطراف يستجيب إلى احتياجاتها وشواغلها. ونؤكد مجددا ضرورة إيجاد نظام تجاري عالمي يتسم بالانفتاح والاستناد إلى قواعد محددة والخضوع للمساءلة والشفافية ووضوح المعالم المستقبلية والعدل والأمان والمساواة وتوحي سبيل التنمية وعدم التمييز. ونوافق على السعي إلى فتح المزيد من الأبواب في الأسواق أمام الصادرات الزراعية وغير الزراعية المهمة بالنسبة للبلدان النامية في إطار مفاوضات متعددة الأطراف. ونؤكد مجددا أنه لا بد للمفاوضات بخصوص هذه القضايا أن تأخذ في الاعتبار الكامل شواغل البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة، لا سيما ضرورة تفعيل المعاملة الخاصة والتفاضلية من أجل النهوض بأمور من بينها تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الريفية وتنويع الصادرات في البلدان النامية التي تعتمد اقتصادياتها على المنتجات الزراعية بالدرجة الأولى. ونؤكد في هذا الصدد أهمية المضي في تعزيز قدراتنا الإنتاجية وإيجاد مناخ يفضي إلى تنويع منتجاتنا وصادراتنا.

٤١ - ونعيد تأكيد موقفنا الثابت والمبدئي، القائل بأن جميع حقوق الإنسان كونية وغير قابلة للتصرف أو التجزئة، وأنها متكاملة ومتراصة. ونشدد على أهمية أن يتوخى المجتمع الدولي الإنصاف والتوازن لدى معالجة قضايا حقوق الإنسان. ولا يزال القلق يساورنا إزاء الاستمرار في استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية، بما في ذلك استهداف بلدان معينة لاعتبارات لا صلة لها بحقوق الإنسان، مما يعيق تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان بحيث يتمتع بها الجميع.

٤٢ - ونؤكد مجددا مشاعر القلق التي أعربت عنها حركة بلدان عدم الانحياز في إعلائها الصادر في مؤتمر العمل الدولي الحادي والتسعين بشأن الأساليب والإجراءات الحالية للإشراف على معايير العمل. ونرحب بالتعاون الدولي لمساهمته الهامة في أعمال معايير العمل الدولية بفعالية. ونرى، في هذا الصدد، أن من الضروري استعراض أساليب عمل لجنة تطبيق المعايير استعراضا فعالا وتحسينها توخيا للشفافية والتجرد.

٤٣ - ونعيد تأكيد تأييدنا القوي لزيادة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية كما تطالب بذلك بلداننا حاليا، أي القضاء العاجل على الفقر بطرق من بينها تعزيز التعاون والتضامن الدوليين، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة، فضلا عن حماية البيئة، وذلك حتى يصبح القرن الحادي والعشرين قرن تأمين التنمية للجميع. وفي هذا الشأن، نؤكد أهمية الحوار الرامي إلى تعزيز التعاون والشركة الدوليين على أساس مصالح ومنافع مشتركة، وتحمل مسؤوليات مشتركة ومتباينة في آن واحد، وإقامة علاقة ترابط حقيقي.

٤٤ - ونؤكد مجددا التزامنا بتحسين وضع المرأة بدون استثناء. ونشدد على ضرورة أن تُكفل للمرأة المشاركة في الأنشطة الإنمائية الرئيسية وفي مجال السياسة، مع التعهد في الوقت

نفسه بمكافحة جميع أشكال التمييز والعنف المرتكبة في حقها. ونتطلع إلى عقد الاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن النهوض بالمرأة بماليزيا في عام ٢٠٠٤.

٤٥ - ونعرب مجددا عن قلق الحركة إزاء استمرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة بشكل لا يطاق، وهي أوضاع يواجهها الأطفال من جراء الفقر واستخدامهم في الصراعات المسلحة، بما في ذلك اختطافهم ليدربوا على العمل كمرتزقة وعلى الأعمال الإرهابية، وتقتيلهم في خضم أعمال العنف الطائفي والمذهبي، وعمل الأطفال، لا سيما أسوأ أشكاله، وتواصل استغلالهم والاتجار بهم لإنتاج المواد الإباحية والبغاء وتجارة المخدرات، وبيع الأطفال وأعضائهم، والعدد المتزايد من الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالإضافة إلى معاناة الأطفال اللاجئين والمشردين، لا سيما في أفريقيا. ولا بد، والحالة هذه، من اتخاذ تدابير عاجلة بطرق منها التعاون الدولي من أجل التصدي لهذه المشاكل. وفي هذا الصدد، نخطط علما ببدء نفاذ البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وبشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، ونشجع كل الدول الأعضاء على النظر في توقيع البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية أو التصديق عليهما أو الانضمام إليهما.

٤٦ - ونعرب عن قلقنا المتواصل إزاء آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونشجع استمرار جهود الأمم المتحدة في هذا الشأن، كما يتضح من عقد جلسات رفيعة المستوى للجمعية العامة بكامل هيئتها في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بنيويورك. ونؤكد مجددا ضرورة تكثيف التعاون الدولي وزيادة مقدار المساعدات المقدمة لمكافحة هذا الوباء، لا سيما من قبل البلدان المتقدمة النمو. ونرحب، في هذا الصدد، بالمؤتمر الدولي الخامس عشر بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي سيعقد بتايلند في عام ٢٠٠٤. ونشعر بالقلق إزاء استفحال أوبئة الملاريا والسل والتهاب الكبد وغيرها من الأمراض المعدية، التي تترتب عليها آثار وخيمة على التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء.

٤٧ - ونعرب أيضا عن انشغالنا إزاء ما قد يكون للأمراض الجديدة، مثل "سارز"، من تأثير مهول على سكان البلدان المتضررة واقتصادها، ونرحب بالاجتماع الخاص الذي عقده زعماء دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن "سارز" في بانكوك، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، كمثال على التعاون الإقليمي من أجل التصدي لهذا المرض المعدي، والذي من شأنه التأثير في اقتصاد البلدان النامية وأوضاعها الاجتماعية. كما نحث على تعزيز التعاون الدولي للتصدي لهذه المخاطر الناشئة.

٤٨ - ولا نزال نشعر بالقلق إزاء خطر مشكلة المخدرات غير المشروعة وما يتصل بها من جرائم، مثل غسل الأموال، ونعرب عن عزمنا الراسخ على اتخاذ تدابير فعالة، ومواصلة تعزيز التعاون لمكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها واستهلاكها. وفي هذا الشأن، نولي أهمية خاصة لتشديد الرقابة على الاتجار بالسلائف والمواد الكيميائية الأساسية، وتقاسم المعلومات بشأن التدابير الوقائية والقمعية، وتعزيز التعاون الدولي لدعم البرامج الإنمائية البديلة المنفذة في إطار عملية القضاء على المحاصيل غير المشروعة، بطرق من بينها إتاحة فرص النفاذ إلى الأسواق.

٤٩ - ونرحب بعرض حكومة السودان السخي استضافة المؤتمر الوزاري الرابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز بالخرطوم في عام ٢٠٠٤.

بيان صادر عن اللجنة الوزارية المعنية بفلسطين والمنبثقة عن حركة بلدان عدم الانحياز

نيويورك، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

١ - أكد الوزراء تمسكهم بالمواقف التي اتخذها مؤتمر القمة الثالث عشر لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن فلسطين، الوارد بيانها بالتفصيل في وثيقته الرئيسية، بوصفها المبادئ التوجيهية لأعضاء الحركة، فضلا عن تمسكهم بالمواقف الواردة في البيان المتعلق بفلسطين، بما في ذلك ما يتصل بالأحداث الأخيرة وبالخطوات العملية التي يتعين على أعضاء الحركة اتخاذها في هذا الشأن.

٢ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء التدهور المتواصل للأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى وضع أشبه بالكارثة. وأدانوا الحملة العسكرية الإسرائيلية المتواصلة والمتصاعدة ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك جرائم الحرب المبلغ عنها. وأدانوا على الأخص القتل العمد للمدنيين، بما في ذلك حالات الإعدام دون محاكمة، وتواصل الاستعمار الاستيطاني، وكذلك بناء الجدار التوسعي. كما أدان الوزراء بوجه خاص التهديدات الإسرائيلية لسلامة الرئيس ياسر عرفات وحرية، وأعربوا عن تضامنهم مع رئيس السلطة الفلسطينية والقيادة الفلسطينية، وشددوا على ضرورة وضع حد لتلك التهديدات. ورحبوا باتخاذ الجمعية العامة بأغلبية ساحقة القرار دإط-١٠/١٠ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ودعوا إلى التقيد التام بأحكامه.

٣ - وأعرب الوزراء عن أسفهم الشديد إزاء عدم تنفيذ الجانب الأكبر من خطة "خارطة الطريق". ولاحظوا بانشغال أن الحكومة الإسرائيلية لم تقبل قط خطة "خارطة الطريق" قبولاً رسمياً، وأبدت تجاهها عدة تحفظات، كما أنها لم تتخذ الخطوة الأولى اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب تلك الخطة. ودعوا اللجنة الرباعية إلى تكثيف جهودها وإلى تنفيذ خطة "خارطة الطريق" تنفيذا كاملاً وحقيقياً.

٤ - وأكد الوزراء أهمية دور مجلس الأمن وكذلك مسؤوليته عن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وشددوا على أن بوسع المجلس ومن واجبه القيام بدور مركزي في هذا الصدد، بطرق من بينها تقديم دعم قوي لخطة "خارطة الطريق"، وكذلك مطالبة الطرفين بالامتنال لأحكام المجلس وتنفيذها، بالإضافة إلى إنشاء آلية للرصد.

٥ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم للمقترح الداعي إلى إصدار مجلس الأمن قراراً شاملاً يتماشى وخطة "خارطة الطريق"، ويتضمن بياناً بالمواقف المتعلقة بعناصر اتفاق التسوية النهائية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وينشأ بموجبه وجود دولي فعال أو آلية للرصد. وفي هذا الصدد، أعرب الوزراء عن اعتقادهم أنه سيكون من الأفضل السعي إلى بلورة مشروع ذلك القرار من خلال إجراء مشاورات واسعة النطاق مع أعضاء مجلس الأمن، بطرق من بينها النظر في اتخاذه في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على نحو يكفل مواصلة عملية السلام بدون عراقيل وفي المواعيد المحددة، ويضمن وفاء كل طرف من الطرفين بالتزاماته من أجل تحقيق التسوية النهائية المتمثلة في إقامة دولتين على حدود عام ١٩٦٧.

٦ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم لفكرة مفادها أن من الضروري، بالإضافة إلى التركيز على المجموعة القائمة من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فلسطين، أن تتركز أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة على الجدار التوسعي الإسرائيلي، الذي تمت لإقامته مصادرة وتخريب آلاف الدونمات الإضافية من الأرض الفلسطينية، وعزل المدن والبلدات والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض، وتدمير حياة آلاف المدنيين الفلسطينيين، ومع ذلك تمضي السلطة القائمة بالاحتلال في بنائه. وأكد الوزراء أهمية وسائل الانتصاف القانونية ودعوا إلى تطبيقها وفقاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من الصكوك ذات الصلة، مع الحيلولة دون أن يفلت مرتكبو جرائم الحرب داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من العقاب. وأكدوا مجدداً ضرورة أن يكون تمثيل إسرائيل في الجمعية العامة وفقاً للقانون الدولي، ودعوا إلى ضمان ألا تشمل وثائق التفويض الإسرائيلية لدى الأمم المتحدة الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية.

٧ - وشدد الوزراء على أهمية دور الحركة وأنطوا بالرئاسة دوراً ريادياً فيما تبذله الحركة من جهود بشأن قضية فلسطين وتحقيق السلام في المنطقة. وأعربوا عن تقديرهم لأعضاء اللجنة المعنية بفلسطين. كما أصدروا المزيد من التعليمات إلى الممثلين الدائمين لبلدانهم بخصوص المتابعة المستمرة للمسائل المتصلة بالأمم المتحدة.